

بري وزع مشروع جدول أعمال الجلسة التشريعية على هيئة مكتب المجلس



بري مترشماً اجتماعاً لهيئة مكتب المجلس

ترأس رئيس مجلس النواب نبيه بري اجتماع هيئة مكتب المجلس في حضور النواب: مروان حمادة، ميشال موسى، الطوائن زهران، احمد ففتت، وسيرج طور سركيسيان، والامين العام للمجلس عدنان ضاهر، والمدير العام للادارة المشتركة محمد موسى.

وأشار حمادة عقب الاجتماع إلى أنه انطلاقاً من مبدأ تشريع الضرورة الذي ساد منذ الشكوى غياب رئيس الجمهورية قرر الرئيس بري توزيع مشروع جدول الأعمال

الراعي يستقبل بو صعب وعبود

بطريك الأرمن الكاثوليك؛

نحتاج إلى شعور وطني لخدمة الدولة

أكد بطريرك كيليكيا للأرمن الكاثوليك نرسيس بدروس التاسع عشر «أننا نحتاج إلى شعور وطني لنخدم هذه الدولة التي يعيش فيها مسلمون ومسيحيون».
كلام بطريرك الأرمن الكاثوليك جاء بعد زيارته البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي، في بركي «لمعايدة غبطة بعيد البشارة الذي يصادف اليوم، وهو اسمه ويوم عماده، وقبل أي شيء حياته».

وعرض الراعي مع سفيره كندا الجديدة ميشيل كاميرون التحديات التي يواجهها لبنان في هذه المرحلة الدقيقة». وكان البطريرك الماروني استقبل وزير التربية الياس بو صعب، والوزير السابق قادي عبود.

ولإطلاع على المستجدات التي تحصل على مستوى وزارة التربية والمشاكل التي نواجهها اكان على مستوى الجامعة اللبنانية والتي أدت إلى إقفال بعض الاماكن وخصوصاً عندما كثُر الكلام على اعتراض على تعيين على خلفية طائفية ومذهبية، والذي نعترض عليه. وأطلعناه على الأجراء الحقيقية والحلول التي طرحناها لموضوع طرابلس بالأخص، وعلى أجواء بعض المشاكل الأخرى التي كانت موجودة، ومنها ما يتعلق بقضية مرفأ بيروت وغيرها. وقد أكد البطريرك مبدأ الشراكة والتفاهم بيننا وبين الآخرين ونحن ننتقل ونعمل على هذا الأساس. أما إلغاء أي فريق اكان الفريق المسيحي أو غيره فلا يجوز، وليس بهذه الطريقة نبني الأوطان ونحل المشاكل».

واستقبل الراعي رئيس الإنتربول النائب السابق



الراعي مستقبلاً بو صعب وعبود

منبر الوحدة؛ نؤيد الحوار بين الجميع لانتخاب رئيس

رحب منبر الوحدة الوطنية «بالحوار اللبناني بين الإقراء السياسيين كافة، من دون الحصر بين حزب الله وتيار المستقبل، بتشجيع من الرئيس نبيه بري، لما فيه خير البلد ولانتخاب رئيس الجمهورية».
وتحفظ في بيان بعد اجتماع لأماته العامة في مركز توفيق طيارة عن قانون السير الجديد «لما فيه من ثغرات عديدة وإجحاف في رسوم المخالفات، حيث يفوق بعضها الحد الأدنى للأجور بثلاثة أضعاف تقريباً»، مع الأخذ في الاعتبار غياب إشارات السرعة على طرق عدة، وبالتالي لا يمكن تطبيق مخالفات السرعة فيها».
وقال: «في غياب وسائل المرور العامة الحديثة والمنظمة والمريحة، لا يمكن تحميل المواطنين عبء مخالفات باهظة على كامله المنقل

الإسلامية الإيرانية «مما يتعكس

البناء

«التغيير والإصلاح»: الموازنة والسلسلة والقروض من تشريع الضرورة

جدد تكتل التغيير والإصلاح التأكيد «أن تشريع الضرورة هو تشريع ضروري لجهة أن تكون هناك قوانين متصلة بتكوين السلطة، أو هناك مصلحة وطنية في بحثها وإقرارها». وشدد التكتل على «ضرورة مواصلة العمل في الحكومة ومجلس النواب وتفعيله ضمن إطار الحدود التي وضعناها جميعاً، والسعي الى عدم شل المؤسسات، لا سيما في ما يتعلق بالمسائل الضرورية والأساسية التي تظاول كل اللبنانيين، بمختلف انتماءاتهم».
واعتبر التكتل بعد اجتماعه الأسبوعي برئاسة النائب العماد ميشال عون «أن قانون الجنسية اللبنانيين من أصل لبناني، يرتبط في شكل مباشر بالحقوق لجميع اللبنانيين ويتكوين المؤسسات، ونطالب بإدراجه على جدول أعمال الجلسة التشريعية. أما مشروع قانون الموازنة، الذي لم يصل بعد إلى المجلس، فيعتبر من أهم القوانين التي على مجلس النواب التوقف عن أي عمل تشريعي للقيام بواجباته في مناقشتها وإقرارها. ونحن في انتظار الجلسة الحكومية التي حددت في السادس عشر من نيسان المقبل، ونطالب في الوقت عينه بالبحث في قطع الحساب، وبالنسبة إلى سلسلة الترتب والرواتب، فهذا الملف يتعلق بالإدارة ككل، وبحقوق اللبنانيين وبتنشيط العمل في المؤسسات».
وشدد على «أن المساواة والعدالة ضرورة، مع الأخذ في الاعتبار القدرات المالية والإمكانات والإصلاحات المقترحة، ومن الضروري القيام بواجباتنا جميعاً تجاه هذه المشاريع والاقتراحات التي تتناول كل الشرائح في لبنان، بمختلف انتماءاتها. وتطرفنا إلى القروض التي حكي عن تجديدها، كما أبلغ رئيس التكتل من أوساط ديبولوماسية. والمطلوب في هذا السياق النظرة في بشكل جدي إلى هذا الموضوع، لأن تجسيد هذه القروض أو سحبها يؤثران في المشاريع الإنمائية والخطط التي وضعتها الدولة اللبنانية منذ سنوات. وهذه القروض المهددة بانتهاه أعجالها إذا لم يتم إقرارها في المجلس، هي من البنود التي يجب إدراجها على جدول أعمال الجلسة التشريعية».

وتوقف التكتل عند دعوة البيت الأبيض لـ«إسرائيل» إلى إنهاء الاحتلال المستمر منذ خمسين عاماً للأراضي الفلسطينية، وراى في هذا الموقف تحولاً تاريخياً، وكانت له قراءة في معانيه وتداعياته في ضوء ما يحدث في المنطقة، ما يدعونا جميعاً إلى التمسك والتفكير، بما يمكن استنتاجه من هذه المواقف على الصعيدين اللبناني والعربي».

اللقاء الوطني ينتقد

إثارة العداء ضد ايران

رأت أمانة سر اللقاء الوطني أنه «في وقت تتراجع فيه مناخات الاحتقان، والتوتر في البلاد على خلفية الحوار الذي ساهم في التخفيف والتشنجات وحصر الخلافات في الإطار السياسي، سارع بعض المتضررين من تيار المستقبل، وفي مقدمهم الرئيس فؤاد السنيورة إلى محاولة تعكير هذه المناخات الإيجابية، عبر استحضار خطابه التحريضي المذهبي ومحاولة إثارة العداء ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتسميم العلاقات الجيدة التي تربط لبنان بإيران».

وتساءلت في بيان بعد اجتماعها برئاسة النائب السابق زاهر الخطيب: «أين هي مصلحة لبنان في الإساءة للجمهورية الإسلامية الإيرانية التي حرصت، وما زالت تحرص على دعم لبنان في المجالات كافة، وفوقت إلى جانب مقاومتها ضد الاحتلال الصهيوني واعداءاته المتكررة على لبنان، وساهمت في عملية إعمار ما دمره العدوان الصهيوني عام 2006، ودعمت الحوار والوقاف بين جميع الأطراف اللبنانية، وأيدت الاستعداد الكامل لدعم الجيش اللبناني بكل ما يحتاجه من سلاح بلا قيود أو شروط».

وقالت: «من الغريب أن تتعامل بعض قيادات تيار المستقبل بهذا الحد والعداء تجاه دول لم تخطل يوماً بتقديم الدعم للبنان وشعبه، واليوم فإن إيران هي التي تتقف إلى جانب العراق وسورية في مواجهة الحرب الإراهية التخريبية المدعومة غريباً، فيما تمنع هذه القيادات التابعة عن غض النظر عن وجود القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، وعن السياسات الغربية الاستعمارية الساعية إلى فرض الهيمنة عبر إنكآء وإثارة الصراعات الطائفية والمذهبية والعرقية لتفتيت وحدة المجتمعات العربية خدمة للمشروع الصهيوني». ونوهت أمانة سر اللقاء «باطلعن الذي تقدمت به الحكومة المصرية ضد قرار محكمة القاهرة، الذي كان قد وصف حركة حماس منظمة إرهابية».

باسبيل يبحث وجعج «استعادة الجنسية» جريصاتي؛ السياسة تعوق المشروع ويري وعدنا بطرحه على المجلس

زار وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل مساء أول من أمس معراب حيث التقى رئيس حزب «القوات» سمير جعجع على مدار ساعة ونصف ناقشاً خلالها بحسب بيان للمكتب الاعلامي لجمعع ملفات عدة من ضمنها اقتراح قانون استعادة الجنسية.

وشدد جعجع على «أهمية هذا القانون لجهة استرجاع المتحدرين من أصل لبناني لهويتهم وانتمائهم عدا عن مساهمته في عودة أكبر قدر ممكن من اللبنانيين ألى وطنهم الأم بعد طول غربة عنه».

وقال الوزير السابق سليم جريصاتي «أن لقاء باسيل بجمعع بندرج في سياق جولة يقوم بها باسيل على المرجعيات الوطنية، طارحاً ضرورة استعادة اللبنانيين المتحدرين من أصل لبناني، الجنسية، وهي مسألة أساسية ولها أولوية في سلم تكتل التغيير والإصلاح. وراى رداً على سؤال «أن ما يعوق إقرار هذا القانون عوامل سياسة لا تقنية، علماً أن قانون استعادة الجنسية يفيد كل اللبنانيين، إذ إن المغتربين ليسوا من طائفة معينة بل من كل المذاهب والطوائف»، مضيفاً: «القانون له بعد وطني، وهذا البعد يشعر به اليوم أكثر من أي وقت في ظل كثافة النزوح إلى وطننا، أكان سوريا أو فلسطيناً أو سواه، حيث لا يمكن للبنان أن يستضيف هذا العدد الهائل من اللاجئين فيما لا يلتفت إلى أبنائه، المسألة تتجاوز بالتالي البعد الديموغرافي الى الوطني».

ولفت جريصاتي إلى «أن باسيل شعر بعد جولاته في الخارج، بجدية مطالبية المغتربين باستعادة الروابط مع لبنان، وأولها رابط الجنسية، التي هي حق مقدس في المواثيق الدولية وفي دستورتنا، فعندما نقول: «لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه»، نقصد جميعهم ليس فقط المقيمين منهم، هو رابط الدم الذي يجرز رابط الجنسية».

وأوضح رداً على سؤال «أن العائق أمام اقرار هذا القانون ليس تقنياً إنما العائق سياسي حيث أن معظم الإقراء لم يحدد بعد موقفه من القانون لأسباب تتعلق بالسياسة، أي تعني بوجهات المغتربين السياسية، وكيف يعدلون في المعادلة السياسية الداخلية، وهذا ما يدفع البعض إلى العرقلة، مستطرداً «لكننا لنأنا وعداً رسمياً من رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي أبدى استعداداً لإدراج الموضوع على الهيئة العامة، فالمشروع المذكور أشبع درساً وعمره 12 عاماً»، مضيفاً: «المفارقة أن قضاة وحكاماً ونواباً يطالبون باستعادة الجنسية، بينما نحن لا نتجاوب لأن البعض يخشى الارتدادات السياسية للموضوع على مصالحه السياسية الضيقة، وهذا لا يجوز!».

تيار النهضة يكرم منصور والراحل فتحي يكن

أقام تيار النهضة الوحدوي حفلاً تكريمياً في ذكرى تحرير صيدا لوزير الخارجية السابق عدنان منصور والداعية الراحل فتحي يكن، في قاعة بلدية صيدا، حضره مفتي صيدا وأقيمتها مثلاًبالشيخ صلاح علالبي، الشيخ ماهر حمود، منسق جبهة العمل الإسلامي الشيخ زهير جعيد وعلى غبريس مثلاً جمعية المبرات الخيرية، وممثبات وفعاليات.
وتحدث حمود فأشاد بالمحظي بهما مؤكداً «رؤيتهما الثاقبة في قراءة الأمور والحفاظ على المقاومة التي سعى الكثيرون إلى حذفها». ثم تحدث منصور فأكد «الصمود في نهج الوحدة ورفض التزييف والتحريف»، وتحدث سالم يكن مستعرضاً مسيرة والده المحظي به مؤكداً «استمرار المسيرة».
واختتم الاحتفال بكلمة لرئيس «تيار النهضة»، الشيخ غازي حنينة الذي سلم المحظي بهما دروعاً تذكارية.

محليات سياسية

الشهادات خطاب سياسي بلا أدلة

محمد حمية

بعد الشهادات التي أدلى بها النائب مروان حمادة ومستشار الرئيس سعد الحريري النائب السابق غطاس خوري والثائبان غازي يوسف وباسم السبع، امثلي الرئيس فؤاد السنيورة يوم أمس وقبله، منبر المحكمة الدولية في لاهي وأدلى بشهادته في قضية

اغتيال الرئيس رفيق الحريري. لا يختلف إنسان على أن هذه الشهادة تحولت إلى خطاب سياسي استعرض المراحل السياسية منذ بدأ الحريري العمل السياسي العلني في لبنان. كما تحولت شهادة السنيورة إلى منبر للنيل من النظام في سورية وشخصيات لبنانية، حتى أنه أهان الحريري نفسه!

وصف السنيورة علاقة الرئيس الحريري بالنظام السوري بأنها كانت متوترة أحياناً ومحتسنة أحياناً أخرى. وهنا يطرح السؤال التالي: هل يمكن أن يكون شتاء وصيف على سطح واحد؟

وإذا صح ما قاله السنيورة، فذلك يعني أن الحريري كان صديقاً للنظام عندما كان يؤمن مصالحه السياسية والاقتصادية وكان خصماً أحياناً عندما يعترض هذه المصالح!

تحدث السنيورة عن «تدخل السوريين لإلغاء ترشيح النائب غازي يوسف في عام 2000، واستبداله بالنائب السابق ناصر قنديل الذي كان يمثل مصالحهم».

ولكن ألم يكن الحريري جزءاً أساسياً من هذه المصالح التي يتحدث عنها السنيورة؟ وإذا كان النظام السوري هو يرفض الوزراء في الحكومات والنواب على لوائح الحريري الانتخابية، فكيف استطاع الحريري ترؤس حكومتين على مدى عشر سنوات؟

اجتماع في ساحة النجمة للبحث في سلسلة العسكريين

مقبل يتمنى توافر الإرادة السياسية

أن تذهب إلى الهيئة العامة التي قد تتعطل فيها السلسلة في حال لم تتوافر الإرادة السياسية».

وتمنى وزير الدفاع بدهور «أن تتوافر الإرادة السياسية قياساً للتحضيات التي يقدمها الجيش وليتذكر الجميع أن أي أمر يريده المواطن يستعين بالجيش سواء في الداخل أو عبر الحدود وعندما يطلب الجيش حقوقه تكثر الحجج والذرائع. المهم أن تكون هناك صراحة ضمير الذي يقوم به العسكريون».

وأضاف: «أماسي ما يكفي من المقارنات والجداول المنجزه حول الكلفة المالية المطلوبة والتي تزيد على الكلفة التي أقرتها اللجنة الفرعية الأخيرة «لجنة عدوان» ولن أدخل في تفاصيلها لكن أستطيع القول إن هناك إمكانية للوصول إلى إنصاف العسكريين وهذا يتطلب أيضاً التواصل مع وزارة المال ومع سائر اللجان النيابية».

ولفت إلى أنه «لو شارك جميع النواب في جلسة اللجان النيابية الأخيرة ولم يكن هناك من مقاطعة ولرفعناه الى الهيئة العامة»، ولفت إلى «أنه يجب أن تكون هناك إرادة فعلية وحقيقية للوصول بالنسلة إلى بر الأمان لدى كل الكتل النيابية إذ لا يكفي أن نعقد جلسات ولا يكفي

تمنى نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع الوطني سمير مقبل ومقرر اللجان النيابية الخاص رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان توافر الإرادة السياسية لإقرار السلسلة العسكريين والأمنيين وذلك إثر اجتماع بينهما في المجلس النيابي في حضور عدد من ممثلي قيادة الجيش للبحث في سلاسل الأمنيين تهيبدا العرضها على اللجان المشتركة.

وقال كنعان: «المطالب واضحة والكلفة الإضافية المطلوبة للسلسلة ليست بالأرقام الكبيرة أتحتفظ الآن عن إعطاء رقم محدد ونحن ما زلنا في طور دراسة المعايير وفي شكل نهائي للوصول إلى اتفاق على هذه المسألة مع سائر الكتل النيابية»، مشيراً إلى «أن المساواة بين القطاعات والأسلاك في القطاع العام وفي الإدارة أمر ضروري سواء في الإدارة أو في التعليم أو في الأسلاك العسكرية، أما موضوع الدرجات المرتقب، وعزله كليا عن التسويات الإقليمية، حيث نقرأ من خلال هذا الموقف الحكيم رسالة إلى محور المناعنة للتأكيد على ديمومة الموقف الإيراني الداعم لقضايانا، وعلى رأسها القضية المركزية في فلسطين وحق الدفاع عن الأراضي العربية المستهدفة بوجه المخطط الصهيوني الإرهابي الدولي الذي يصو الى تفتيت أمثنا وتحويلها إلى دوليات طائفية ومذهبية متنازعة تحمي الكيان الصهيوني المحتل».

ورات قيادة الحزب في الخطاب

«استنتاجاً غير مباشر على المستوى

الدخلي لمن لا يزال مربوط بالإستحقاق

الرئاسي بتوقيع الإتفاق النووي

الهيئة العامة للمجلس وسنتتهي من المداولات والبحث الذي استغرق أكثر من سنتين حتى تتوصل في نهاية المطاف وفي أقرب فرصة ممكنة إلى جلسة تشريعية تقر الحقوق وتعطي الحق للأسلاك العسكرية والإدارية انطلاقاً من المبادئ التي ذكرتها وهي العدالة والمساواة وعدم الاستمرار في تجاهل هذه التحضيات الكبيرة وهذه الحقوق المتلازمة مع العمل الذي يقوم به العسكريون».

وأضاف: «أماسي ما يكفي من المقارنات والجداول المنجزه حول الكلفة المالية المطلوبة والتي تزيد على الكلفة التي أقرتها اللجنة الفرعية الأخيرة «لجنة عدوان» ولن أدخل في تفاصيلها لكن أستطيع القول إن هناك إمكانية للوصول إلى إنصاف العسكريين وهذا يتطلب أيضاً التواصل مع وزارة المال ومع سائر اللجان النيابية».

ولفت إلى أنه «لو شارك جميع النواب في جلسة اللجان النيابية الأخيرة ولم يكن هناك من مقاطعة ولرفعناه الى الهيئة العامة»، ولفت إلى «أنه يجب أن تكون هناك إرادة فعلية وحقيقية للوصول بالنسلة إلى بر الأمان لدى كل الكتل النيابية إذ لا يكفي أن نعقد جلسات ولا يكفي



اجتماع بين مقبل وكتنعان ووفد من قيادة الجيش

توقف عند أهمية خطاب الخامنئي

«الديمقراطي»: الاتفاق النووي معزول عن التسويات الإقليمية

المراهمة على أي تراجع دبلوماسي باتجاه الحل السياسي في سورية، ولا نضع تصريحات وزير الخارجية جون كيري إلا في إطار المناورة السياسية لإعطاء طمنيات إقليمية قد تدفع بإيران للاسراع بتوقيع الاتفاق النووي، حيث أن التناقض لا يزال قائماً على المستوى الدولي بين حملة التحالف الدولي على الإرهاب وبين الدعم الفعلي واللوجستي الذي يتلقاه هذا الإرهاب من المجتمع الدولي».

واستنكرت القيادة «الفعل الإرهابي الإجرامي في متحف بوردو في تونس وتعرض الأبرياء من الزوار الأجنبي لخطر الموت مما يتناقض مع كل الشرائع والأصول الإنسانية، كما استنكرت القيادة التفجيرات التي طاولت الصليين في اليمن الذي يدفع اليوم أثماناً باهظة للحلول دون تدنيس سيادته وتقسيمه ومحو تاريخه وحضارته العريقة».

توقّف «الحزب الديمقراطي اللبناني» عند «أهمية الخطاب التاريخي للسيد علي الخامنئي بمناسبة عيد النيروز لناحية الثوابت التي أرساها بخصوص الإتفاق النووي الإيراني – الأميركي المرتقب، وعزله كليا عن التسويات الإقليمية، حيث نقرأ من خلال هذا الموقف الحكيم رسالة إلى محور المناعنة للتأكيد على ديمومة الموقف الإيراني الداعم لقضايانا، وعلى رأسها القضية المركزية في فلسطين وحق الدفاع عن الأراضي العربية المستهدفة بوجه المخطط الصهيوني الإرهابي الدولي الذي يصو الى تفتيت أمثنا وتحويلها إلى دوليات طائفية ومذهبية متنازعة تحمي الكيان الصهيوني المحتل».

ورأت قيادة الحزب في الخطاب «استنتاجاً غير مباشر على المستوى الدخلي لمن لا يزال مربوط بالإستحقاق الرئاسي بتوقيع الإتفاق النووي على الفصل بين الإتفاق والتسويات الإقليمية يكون حافزاً للاعتماد على النفس وعلى الحل الداخلي وسريع وتيرة الحوار الوطني بين كافة القوى السياسية للنزوح بحلول معقولة تتجاوب مع متطلبات هذه المرحلة الإستثنائية».

واعترن أن «الإنجازات التي يحققها الجيش السوري وحلفاؤه في الجبهة الجنوبية وضرب الإرهاب في صميمه والحؤول دون إنشاء حزام أمني لحماية «إسرائيل»، سينعكس في شكل ملحوظ على تفريح الشريط الجنوبي من الإرهابين تدريجياً واندمجهم حتماً الى الخارج السوري مع ما يحتمل أن يتحقق من شأنه أن يعيد يتقي من قلوبهم، ما من شأنه أن يعيد التماسك لهذه الجبهة الإستراتيجية بغعل التماسك بين القيادة السورية والجيش السوري والشعب السوري العربي الصامد». ولفتت إلى أنه «على المستوى السياسي لا يجوز